

مطلقا فالمراد بالقول في التعريف ما يقع للمقولة بحسب  
اللام وهو ان يكون المراد لا يشترط ان كانت الحقائق المتضمنة  
مستقلة وهي محصورة في التعاريف وما كانا فلان  
الحقائق التي ليست لها اقسام لا ليست اجناسا لغيرها  
فلا بد من مجموعها ومنه ينشأ ان التعريف في  
عوارضها التي لها اقسام لا يجب نفس الامر لا التعريف  
فمثل قولك شعري اياها هو الشعر داخل في العوارض  
الحقيقية انما اجبا في تعريفها على ما قلناه فمثل انما  
المراد من قوله قول شامل للملك والجبري فان الحكم فيها جبري  
مطلقا ما خرج به الفاعل من المفعول لا سيما في  
المتفاد ايهذا كما هو حقيقته وقوله كثير من يخرج  
الجزيئات فانها لا تشترط الاعلى ذات واحدة وقوله  
المتفادين بالحقائق يخرج الانواع الحقيقة ومنها  
القرينة وخواصها وقوله جواب ما هو يخرج الضول  
الليونة والعرف من العلم وسائر الخواص فانها شائعة الاصل

مطلقا فالمراد بالمقولة التعريف مما يقع للمقولة بحسب  
الحدود هو ان من الخراف لا انتم عليه ان كانت الحيات الخراف  
متطرفة في معرفة في التعاريف واما ما كانا قد

[illegible]

على ما صرح به في الفارسية المعتبرة الوسط بين النسخ في  
 الشفاء ايها كرام حقيقة وقوله كثير من النسخ  
 الجوزيات فانها لا تصدق الاعلى ذات واحدة وقوله  
 المختلفين بالمقاييق يخرج الانواع الحقيقة ومنها  
 القريبة وخاضها وقوله جواب ما هو يخرج الضول  
 البعد والعلم من العلم وسائر الخواص فانها تنسب اليها

لا يقال في جواب ما هو ذلك جوابا عن الماهية وجميع الشا  
 ركات فخر بـ كالحوان الى الانسان فانه اذا سئل عما  
 ساء والفخر بما هو كالحوان الجواب هو الحوان لان تمام  
 المشترك للثلاثة بينهما وهو حقيقة جواب عن السؤال  
 بما هو كالحوان الانسان وعن جميع مشاركات في الجوا  
 ب ولا يفيد ان ليس جوابا عن الماهية وجميع الشا  
 ركات كان حيا بـ كالحوان فانه جواب عن السؤال  
 بما هو كالحوان وعن بعض مشاركات فقط العجي  
 رات والافلاك وليس جوابا عن الانسان وعن جميع  
 المشاركات او ليس جوابا عنه وعن الجسم النامية  
 بل الجواب عنها الجسم النامي وهو الباشا المحدث الاول  
 ان ما هو سؤل من تمام الماهية المحققة ان اقتصر  
 فيه الى السؤال عما هي بالباب بالذات ان كان ذلك الامر  
 جزئيا وحدها تمام ان كان ذلك الامر كلياً وعن تمام  
 هبة المشتركة عطف على قوله عن تمام الماهية المحققة

ان جميع ما بين امور مجيبات بالزوج ان كانت ايجابا فمقتضى  
 الحقيقة وبالجنس ان كانت ممتنعاً او بالحقبة وقد  
 فيما بين الجواب عن حوازين المرحوم والتعريف المقتضى  
 جواباً فتذكر ومن ههنا اي من تمام المشترك المقدم  
 من قبل فتدبر ان يستنبط عدم إمكان جنسين في  
 بنة واحدة للماهية واحدة ومعنى كونها في مرتبة واحدة  
 ان لا يكون احدهما جنساً للآخر واما ان يكون ههنا  
 عدم من وجوه مطلقاً فيلزم ان يكون الاخر  
 للنوع الذي يكون الاخر جنساً للماهية بالقياس اليه  
 فلا يمتنع الاخر تمام الذي المشترك فلو كان جنساً او  
 مساوياً له فيلزم ان يكون كل منهما جنساً للآخر  
 في لعل التوكل كلاماً او اوجها تمام الذي المشترك  
 لان الجنس تمام المشترك والمراد المشترك الذي لا يكون  
 مراد مشترك بل كل واحد مشترك سواء فيكون دا  
 خلافاً فيكون خارجاً عن ذلك لا يكون الجنس اقر بال

ان جميع ما بين امور مجيبات بالزوج ان كانت ايجابا فمقتضى  
 الحقيقة وبالجنس ان كانت ممتنعاً او بالحقبة وقد  
 فيما بين الجواب عن حوازين المرحوم والتعريف المقتضى  
 جواباً فتذكر ومن ههنا اي من تمام المشترك المقدم  
 من قبل فتدبر ان يستنبط عدم إمكان جنسين في  
 بنة واحدة للماهية واحدة ومعنى كونها في مرتبة واحدة  
 ان لا يكون احدهما جنساً للآخر واما ان يكون ههنا  
 عدم من وجوه مطلقاً فيلزم ان يكون الاخر  
 للنوع الذي يكون الاخر جنساً للماهية بالقياس اليه  
 فلا يمتنع الاخر تمام الذي المشترك فلو كان جنساً او  
 مساوياً له فيلزم ان يكون كل منهما جنساً للآخر  
 في لعل التوكل كلاماً او اوجها تمام الذي المشترك  
 لان الجنس تمام المشترك والمراد المشترك الذي لا يكون  
 مراد مشترك بل كل واحد مشترك سواء فيكون دا  
 خلافاً فيكون خارجاً عن ذلك لا يكون الجنس اقر بال

ان جميع ما بين امور مجيبات بالزوج ان كانت ايجابا فمقتضى  
 الحقيقة وبالجنس ان كانت ممتنعاً او بالحقبة وقد  
 فيما بين الجواب عن حوازين المرحوم والتعريف المقتضى  
 جواباً فتذكر ومن ههنا اي من تمام المشترك المقدم  
 من قبل فتدبر ان يستنبط عدم إمكان جنسين في  
 بنة واحدة للماهية واحدة ومعنى كونها في مرتبة واحدة  
 ان لا يكون احدهما جنساً للآخر واما ان يكون ههنا  
 عدم من وجوه مطلقاً فيلزم ان يكون الاخر  
 للنوع الذي يكون الاخر جنساً للماهية بالقياس اليه  
 فلا يمتنع الاخر تمام الذي المشترك فلو كان جنساً او  
 مساوياً له فيلزم ان يكون كل منهما جنساً للآخر  
 في لعل التوكل كلاماً او اوجها تمام الذي المشترك  
 لان الجنس تمام المشترك والمراد المشترك الذي لا يكون  
 مراد مشترك بل كل واحد مشترك سواء فيكون دا  
 خلافاً فيكون خارجاً عن ذلك لا يكون الجنس اقر بال

الأول واحد ولا مكان تمام المشترك تمام المشترك الخ



الخاصة بالفرق بين الجسم والمادة فانه يقال للجسم مثلا  
ان الجسم الانسان هو جسم واحد وانظره له وهو مستحيل  
الحول عليه فنقول الجسم الماخوذ بشرط عدم الزيادة مادة و  
الماخوذ بشرط الزيادة نوع والماخوذ لا بشرط شيئا كونه  
اي بل يجوز ان يكون مع معنى آخر وان يكون ولصع الف  
معنى يقوم داخل في جملة الخصائص جذا محقق فهو محمول  
بعد لا يدري انما على اي صفة ومحمول على كل مجتمع  
مادة وصورة واحدة كانت او لفا وهذا اي هذا الجسم  
عام وماذا ثم كبر ووجه هذا تلويح ان ما في ترجع للوا  
قف من ان المركبات المادية ليس لها احد ودعائية  
لان الاجزاء المادية ذاتها فلو كان لها اجزاء عقلية  
اي لم يكن تعدد عقائدها على حيث انما يلزم من تعدد  
اعتبارات الحد وتعدد الحد وتعدد من قيل تعدد  
اعتبارات الشيء الواحد فكل ما اذا لم يسيطر للشيء  
المركب يحصل معنى الجسمي سردي في نوع البسيط تنوع المواد



تتغير وشكل وقدران البسيط ليس له مادة ومجرد اذ  
هناك خارجا عن صورة ان الجزئية والملازمة لا ينفصلان  
باختلاف وجود اعتبار المادة والجنس في اعتبارها  
ويحصل العقل تيزا بسهولة فاقوم فان اياها المتعين هذا  
في الوجود وقس على البهم هذا في الثاني ان عظيمه مذكور  
الفرق بين الفصل والصورة ومن هنا فاقوم يقولون ان  
الجنس محذور من المادة والفصل محذور من الصورة او  
الشيء في البيان الشفاهك الجسم فقول ان جنس الانسان  
وقول ان الانسان فاذا اخذ الجسم انه مجرد و  
طول ومردن وعقود ثم ان لا يذنب عن غير هذا شئ  
ونوه هو مادة ومجرد من الانسان وليس له هو عليه ان  
اخذ لا يشترط ان يكون له معنى آخر وان لا يكون  
له هو جنس النظر الى العنوان وكونه لا يشترط ومحل  
عليه النظر الى العنوان انفسه من حيث هو وان اختلف  
الى الجسم تام المعنى في ذلك فانه ما يملك ان يدخل في

فهو نوع تفرق هذا إلى كونها الطبيعة الواحدة مادة  
 باعتبار وجوها باعتبار آخر لما يشكك فيها ذات مركبة العقل  
 وجهه من المادة متفقتة فالتركيب باعتبار المادة والجنس  
 فيه ليس بمنزلة العقل ولا يظهر أن يكون هو مادة باعتبارها  
 وصار في الشيء باعتبار آخر ظهورها تامة على السبيل  
 فمعي لا يفرق من العقل فيه هذه الاعتبارات سهولة  
 لإشارة هذه المادة الخارجية ضرورة أن الجزئية والاعتبار  
 لا يتطابقان باختلاف الوجود باعتبار المادة والجنس في اعتبارها  
 محض وحصل العقل تميزه بسهولة ووجه بأنه هذه  
 الاعتبارات التي هي في كل من الفصل الثالث والقياس إلى  
 الإنسان إذا أخذ لا بشرط شيء كان فضلا عما تنظر  
 إلى العنوان وهو لا عليه المصنوع كما من الجنس وإذا  
 أخذ بشرط لا يتوكل من موته وساقه من المطلق الجوهري  
 وإذا أخذ بشرط شيء كان من عاقل الإنسان والمنوع  
 كالأشخاص بالقياس إلى الاختصاص إذا أخذ لا بشرط شيء



زعموا بالنظر في العنوان وهو لا عليها بالنظر في المعنون  
 واذا اخذنا في الاشياء كان مائة بمعنى الموضوع واذا اخذنا  
 في الاشياء كان مائة والعنوان هو الذي لا ينفك عنه  
 لا يشترط ان يكون في العنوان في المعنون وهو لا عليه  
 ملك بالنظر في المعنون وهذا احد اتحادات العنوان  
 اخذنا في الاشياء كان مائة في العنوان وهو لا عليه  
 واذا اخذنا في الاشياء كان مائة في العنوان وهو لا عليه  
 انظر على هذا الاسرار انما هي في الطابع المتغير بالنظر  
 في المعنونات في مائة في العنوان وهو لا عليه  
 الاعتبار في الاشياء على الاسرار المتغير بالنظر  
 فانما تجري في مائة في العنوان وهو لا عليه  
 ان يكون الذي في العنوان حيث ان يكون في العنوان  
 في العنوان في مائة في العنوان وهو لا عليه  
 في العنوان في مائة في العنوان وهو لا عليه  
 في العنوان في مائة في العنوان وهو لا عليه

وَقَدْ كُنَّا يَوْمَئِذٍ بِمِصْرَ ۚ قُلْ إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ يُوحَىٰ إِلَيَّ أَنَّمَا إِلَهُكُمُ اللَّهُ أَحَدٌ ۖ لَّا إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ۚ سُبْحَٰنَ اللَّهِ عَمَّا يُشْرِكُونَ ۚ إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ ۚ أُو۟لَٰئِكَ يَرْجُونَ رَحْمَتَ اللَّهِ وَلََّا يَخْشَوْنَ غَسَقَٰتِ السَّاعَةِ ۖ

هذا الاصل هو الجنس والفرق بينه وبين النوع في  
 موجودات الخارج بين وجوده كسبب والتقدير بينه وبين  
 الجنس الخايع حيث لا ينفصل عن الجنس الرابع فالله اعلم  
 بالجنس ففواع واخص من الجنس وما يقع من هذا الاشكال  
 وهو ان اذا كان الجنس جنسا للجنس كان في ذاته او لم يكن  
 الجنس فيكون اخص من جنس وهذا يتلوه في جنس لان  
 جنس الذي لا يكون اخص من جنس الذي لا يكون اخص  
 من جنس اخص منه وهو اجتماع التبيين الثاني  
 وحده ان كل جنس لا يعتبر الذات جنسية الطوائف  
 العز و اعتبار الذات غير اعتبار العز وتكون الذات  
 بان تفاوت الحكم وتلخيصه ان مفهوم الجنس حيث  
 هو من الجنس هو حيث اخص من جنس الجنس  
 اليه في ارضه لا ارضه كان مفهوم التباين من  
 حيث هو من مفهوم التباين من حيث هو من  
 من التباين اخص منه فلا احتمال فيكون هذا اي

٢

١٠٠  
 ١٠١  
 ١٠٢  
 ١٠٣  
 ١٠٤  
 ١٠٥  
 ١٠٦  
 ١٠٧  
 ١٠٨  
 ١٠٩  
 ١١٠  
 ١١١  
 ١١٢  
 ١١٣  
 ١١٤  
 ١١٥  
 ١١٦  
 ١١٧  
 ١١٨  
 ١١٩  
 ١٢٠  
 ١٢١  
 ١٢٢  
 ١٢٣  
 ١٢٤  
 ١٢٥  
 ١٢٦  
 ١٢٧  
 ١٢٨  
 ١٢٩  
 ١٣٠  
 ١٣١  
 ١٣٢  
 ١٣٣  
 ١٣٤  
 ١٣٥  
 ١٣٦  
 ١٣٧  
 ١٣٨  
 ١٣٩  
 ١٤٠  
 ١٤١  
 ١٤٢  
 ١٤٣  
 ١٤٤  
 ١٤٥  
 ١٤٦  
 ١٤٧  
 ١٤٨  
 ١٤٩  
 ١٥٠  
 ١٥١  
 ١٥٢  
 ١٥٣  
 ١٥٤  
 ١٥٥  
 ١٥٦  
 ١٥٧  
 ١٥٨  
 ١٥٩  
 ١٦٠  
 ١٦١  
 ١٦٢  
 ١٦٣  
 ١٦٤  
 ١٦٥  
 ١٦٦  
 ١٦٧  
 ١٦٨  
 ١٦٩  
 ١٧٠  
 ١٧١  
 ١٧٢  
 ١٧٣  
 ١٧٤  
 ١٧٥  
 ١٧٦  
 ١٧٧  
 ١٧٨  
 ١٧٩  
 ١٨٠  
 ١٨١  
 ١٨٢  
 ١٨٣  
 ١٨٤  
 ١٨٥  
 ١٨٦  
 ١٨٧  
 ١٨٨  
 ١٨٩  
 ١٩٠  
 ١٩١  
 ١٩٢  
 ١٩٣  
 ١٩٤  
 ١٩٥  
 ١٩٦  
 ١٩٧  
 ١٩٨  
 ١٩٩  
 ٢٠٠

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مجلس الشورى



ما ليس بمقدم قلت الترتيب في معرفة الجنس المنطوق وهو  
 للاراد طالع الجنس على ان كل موجود هو من الجنس  
 سواء كان له قبل التخصيص لا افتراء ودونوا الشخص  
 في كل موجود ثم تقرر الجواب بوجوب تحقيق معنى متوحد  
 ان الذاهب عليه وجود البهية في الخارج في غير الجزئية  
 اختلاف سائرهم فقام فقال ان امر واحدا في الخارج قد  
 انضم اليه فقل ان الجنس صادر عن واحد فخصه بآخر  
 فصار آخره فقال هو نوع واحد بينه وبين غيره  
 من غير ان يشاركه في نفس ذلك منهم من سأل انك  
 وقال ليس هناك امر واحد بل هو في العقل واحد  
 في الخارج فخصه لوقبته على انفراد فليس طبيعة  
 الحيوان امر واحد فخرج طعن من طعن على القول  
 الميول انك وهي فخصه بوجه كل واحد في غير جزئي  
 في الخارج وهو على انفراد امر واحد في الخارج  
 من كل مستند هو الحق وان كان في طراز انتموه







[illegible]

[illegible]

كان الشيخ عز وجل يوسع في هذا القول في حق الله تعالى  
 بطريق علمي لا أولئك الذين يثبتون شئ من صفات الله  
 بغير دليل وهو ليس من نحو الوجوه في الذهن وفي العلم  
 الذي يثبت من حيث انفسهم في مثل ان العلم لا ينفك  
 وما جاء بهما من الصفات الموصولة والاعيان والذات  
 التي هي قاراعاها وهو حاصل الوجود الخامس لا ينفك  
 الوجود عن العلم الذي يفسر الجميع مشتملا على جميع الصفات  
 يصير الوجود علمه علمه كما ان الذي يفسر الوجود انما  
 وقال القائل في حق الله تعالى وهو علمه وحيثية وجوده  
 انتم له كل واحد من العلم في حقها يصير العلم  
 جودا في حيثية الوجود في الوجود واحد فالوجود  
 والحق والوجود من حيثية الوجود واحد فالوجود  
 وما بالذات وما بالوجود واحد في العلم في العلم  
 ان التوحيدي في العلم في العلم في العلم في العلم  
 على العلم الاول وهو الوجود الذي في العلم هو الوجود

1700

[illegible]



ما لا يورثها من الجنس من غير ان الحصة في المقولات قد  
 لا يورثها من النسبة فقط بل من النسبة والعلية فان النسبة الحقة  
 من غير النسبة لا يورثها من النسبة فقط بل من النسبة والعلية  
 على القول الثاني وهو ان التركيب لا يورثها من النسبة  
 كما لا يورثها من النسبة والعلية كما لا يورثها من النسبة  
 ما لا يورثها من النسبة والعلية كما لا يورثها من النسبة  
 من غير النسبة ما لا يورثها من النسبة والعلية كما لا يورثها من النسبة  
 فانهم قالوا ان النسبة في علم من علوم الحقيقة واحتمل عليه  
 بان كل حقيقي فهو من جنس حقيقي فقلت مقوله من المقولات  
 المشتقة لا يورثها من النسبة وبها يورثها من النسبة والعلية  
 حقيقي انما في هذا انما يورثها من النسبة والعلية  
 ولم يثبت لجواز ان يكون نوعا من الجنس لا يورثها من النسبة  
 والعلية والنقطة فانها انما حقة لا اضافية  
 عن هذا القول من وجهين نظر الى مقوله في  
 الرأي طالما انظر الدقيق فيقضي بالاطلاق فان كل حقيقي

ما حدث ولو انما سبق بمادة بالصور والوجود في  
المادة فليس قد كان ذاتا على اعرف مظاهر النفس لنا  
طقا فانما لا تقبل في وجودها من كل وجه بل هي  
فما احسن على سيرة التي هي مادتها من حيث لا يدرك  
بالعقول المستغرقة فانما لا تدرك فيها انما تقتصر على  
عقلية شبيهة بالتي كانت موجودة في الخارج فتوسطها في  
ربنا انما لا نفهم في هذا الاماكن التي هي في الاماكن  
في عقلية التي هي موجودة في الخارج انما هي بسيطة خارجا  
واما في ذاتها فهي منقحة كيف واللباسات لها من حيث  
انها انما كانت اقول في ذلك بوجه علمي لا بغيره  
الصور في كل حادث ولو انما سبق بالمادة في  
الامر على الخارج من حيث هو واماننا فانما تقتصر المادة  
فانها حادثة بالذات من غير المادة لها واماننا  
منها انما لا نفهم في الجنس الداخلي في احياء التغيرات  
الكاوية فيفسد الذين لا ما في العلم وهو لا يعلق

هذا هو العلم الذي هو في  
الامر على الخارج من حيث هو  
الصور في كل حادث ولو انما  
سبق بالمادة في الامر على  
الخارج من حيث هو واماننا  
فانما تقتصر المادة فانها  
حادثة بالذات من غير  
المادة لها واماننا منها  
انما لا نفهم في الجنس  
الداخلي في احياء التغيرات  
الكاوية فيفسد الذين لا  
ما في العلم وهو لا يعلق

٢٨





معنى اي شيء هو اعتبارا وملاحظا في جوهره وذا شرح قطع  
 النظر عن مواهبه هذا على قول من جواز المطلق للغير  
 ما لا يخفى لكان الجواز افضل المبدأ على التنازع في المصير  
 من امرين متساويين وهذا تبين ان الفصل ليس له قسم  
 آخر من الشيء من شأنه ان ينفك الجواز لا في الجواز  
 انما هو من امرين متساويين قالوا الجواز لا ينفك لانه  
 ان ينفك بالوجود وتكون المصلحة للغير وتكون الجواز  
 لا يكون منفك لنفسه بل يكون منفكما بين الاجزاء فلا يكون  
 الخارج في تمامه عارضا او باعدهم فيلزم اجتماع التقييد  
 وتبطل ان المقام اثباته باطل بالوجود المطلق والتميز  
 انما هو بين المتماثلين لكان الجواز المطلق وبين المتماثل  
 جزئيا لعدم المطلق والوجود المطلق هو الذي هو جواز  
 وهذا يصدق على الجواز المطلق وهو قد يكون جزئيا  
 معدوم واسلافه ان يصدق على المطلق وهو قد يكون جزئيا  
 ان كان معدوم وكان المطلق معدوم واسلافه او

هذا هو الجواز المطلق وهو الذي هو جواز المطلق  
 لا ينفك لانه ان ينفك بالوجود وتكون المصلحة للغير  
 وتكون الجواز لا يكون منفك لنفسه بل يكون منفكما بين الاجزاء  
 فلا يكون الخارج في تمامه عارضا او باعدهم فيلزم اجتماع التقييد  
 وتبطل ان المقام اثباته باطل بالوجود المطلق والتميز  
 انما هو بين المتماثلين لكان الجواز المطلق وبين المتماثل  
 جزئيا لعدم المطلق والوجود المطلق هو الذي هو جواز

هذا هو الجواز المطلق وهو الذي هو جواز المطلق  
 لا ينفك لانه ان ينفك بالوجود وتكون المصلحة للغير  
 وتكون الجواز لا يكون منفك لنفسه بل يكون منفكما بين الاجزاء  
 فلا يكون الخارج في تمامه عارضا او باعدهم فيلزم اجتماع التقييد  
 وتبطل ان المقام اثباته باطل بالوجود المطلق والتميز  
 انما هو بين المتماثلين لكان الجواز المطلق وبين المتماثل  
 جزئيا لعدم المطلق والوجود المطلق هو الذي هو جواز

[illegible]



وعلا الثاني يلزم اجتماع التقييد والاحتياج على كماله  
 المتوهمين لو انبسط الاثر في الوجود يلزم انهم متوهمون  
 لنفسه المحتمل واجتماع التقييد المحتمل والاحتياج  
 يلزم شيئا ثالثا وهو انبساط الاثر في الوجود فقط  
 بالعدم وانزيل العدم فيز من المعقولات الثابتة التي  
 لا وجود لها في الخارج صلا لا وجود لها في الوجود  
 فلا واسطة عندكم بين الموجود والمعدم فالوجود  
 عندكم معدم وليس يلزم من هذا اجتماع التقييد  
 لا في مضمون الوجود فانه موجود فقط لا في الوجود  
 نفسه لان مضمون فقط ثم يلزم انبساط الاحتياج  
 بالآخر بطريقة الاشتقاق وليس بمحال لما الحال ان  
 احد هو الآخر واما ما به يقال فلا وجود مضمون  
 ولم يبق في الاستدلال فانه الجزئي والجزئي والكل  
 مفهوم في الشبهة على ما قدم ان يقال الجزئ ما يوجد  
 مستقرا بالعدم وليس من اجتماعها الوجود كما ان

ر



[illegible]



الفصل لا يكون لثوب واحد فصلان قريبان ولا فرق  
 لأنهما واحدان ولا يفرقة بينهما فصلان ولا يفرق  
 عليهما الفصل في الثوبين لا يكون فصل  
 الجنس جنسا للفصل باعتبار أنهما من جنس واحد  
 يكون ثوبا واحدا فمن أن أحدهما جنس واحد  
 مشترك بينهما وبين نوع واحد الآخر فصل بينهما  
 عن ذلك النوع من غير اعتبار أنهما من جنس واحد  
 لا مشترك بينهما وبين نوع آخر وذلك الجنس واحد  
 لا يميزها عن النوع الآخر ولا يفرقها عن غيره  
 خروجه من طوره وعلوه من طوره فانه جنس واحد  
 مشترك بينهما وبين الجنس الآخر والتعلق فصل بينهما  
 عن الجنس الآخر فانه مشترك بينهما وبين الجنس  
 والحيوان فصل بينهما عن الجنس الآخر فانه مشترك  
 الجنس والفصل لا يفرق بينهما وبين الجنس الآخر  
 من واحد أو أكثر من المراتب التي لا يفرقها عن الجنس

الفصل

الذي له النطق اي احرار المعقولات فان ليس مشتركاً  
 بين الانسان والكلب تحت نظام الماهية بل انما هو مشترك  
 لهما في نوع على الاتفاق بين الجزء النوعي الخاص بهما لان  
 المراد بالجزء النوعي المخلوق هو الذي هو مشترك  
 وهو الانسان عين موصوفة النوعية وفي الملك عين  
 حقيقة النوعية وان كان المراد بالكلية هو ذلك الذي  
 لا ينفصل عنهم والحق يقال ان الملك المعقولات لا ينفصل  
 عن الانسان بل هو اثنان في اثار فصلة الثاني الفصل القريب  
 لا يتصور فيكون شيئاً واحد من ذلك بل في الاخر  
 او الاتصال قريباً ولا يجمع هذا لفظ الواحد  
 لذات ثلثات مستقلة وهو ما لا يستقيم على كل  
 كل ما كان الواحد الذات شخصاً وهو ما لا يتصور  
 بعدد ذلك بل في الجنس في النوع قبل اعتبار تعدد  
 اثارها ذات واحد لا تعدد في ذات تلك الجنس  
 وحدة علمية بالجنس لو ان يتكون للجنس اجزاء

الجنس



وان يكون هذا الاشياء معتمدة قلت كل واحد من الفضل  
مع باقي الامور المعتمدة على استقلاله فيلزم توافر كل  
الاستقلال لا في كل المسكن والقرآن بالاشياء فيفعلان قريبا  
الميلان لا فيقول كل واحد منهما الاشياء فاما الحقيقة  
الفضل اذا جهت عنونها قريبا فاما كما اننا طرقت  
الانسان ولما اشتبهت فقدم كل من الطرفين والحركة الارادة  
في الآخر غير متساوية من فضل الحيوان حاصل الانشا  
اشبهت فقدم كل من بين الطرفين في الحركة الارادة  
اي القوة الحاسة والقوة الخردية في الآخر غير متساوية  
الحيوان فلا يتوجب له الاشتباه في ان يتساوى فضل الحيوان  
المتصور في القوة الخردية في الارادة في الآخر مع ان الحركة  
قوله في الارادة طلبا على الاساس من خصوصيات  
في ذلك الفضل الذي يتبعه تمام الجزء المميز في المميز  
ولا فرق في توفيقها فضل الفضل في تلك الميزة هو  
عها ما اذا اتركها في من ام من متساوية في كونها

في كل واحد من الطرفين



المعنى الثاني ان يكون الفصلان في جنس واحد

المعنى الاول انما وجدت وجوب الرجوع وهو انما لمعول  
في الحقيقة ليس هو الجنون حيث هو بل من حيث انما  
بالفصل الرابع ان لا يفرق بينه وبين واحد الاجزاء او  
حالا او قارن جليسين في مرتبة واحدة يقوم التوحيين  
في مرتبة واحدة لا يفرق بينهما كون النوع واحد  
في مرتبة واحدة <sup>المعنى الثاني ان يكون الفصلان في جنس واحد</sup> بل يفرق بينهما  
المسألة الثانية سواء كانت طائفة واحدة او جزئية  
منها <sup>المعنى الثالث ان يكون الفصلان في جنس واحد</sup> فيكون  
ان الجنس من جنس علم الفصل فاذا كان جنس الجنس  
الفصل يكون كل واحد منهما علما للآخر وهذا هو المقام  
والفصلان الجنس والفصل لا يفرق بينهما من علامة الفرق  
لان احدهما هو ذات الآخر فعلى ذلك التقدير لا يكون  
كل واحد منهما علما للآخر ولا اختلافا بينهما في الوجود  
الحقيقة لان الجنس والفصل جنس وفصل من جنس واحد  
لا يفرق بينهما حقيقة وطريقا وايضا على هذا التقدير

المعنى الثالث ان يكون الفصلان في جنس واحد

التقدير اما ان يختلف المصنف فيلزم اختلاف المصنف  
 مع اتحاد المصنفات والاختلاف فيلزم الترجيح بطريق لا  
 يتصور في المصنفات من حيث هو بل هو من حيث تقدير  
 الاختلاف وهو الثاني طارح بان يكون له واحد  
 منسب او فصلان في مرتبة واحدة يلزم استغناء  
 عما هو في ذلك من تقدير المصنفات لا سيما في المصنفات  
 والتمثيلين من الثالث بان يكون التمثيلين المختلفين  
 فصل واحد يمكن ان يكون الفصلين منسبين فلا  
 يلزم الترجيح بطريق ولا يلزم ان يكون الفصلان  
 الجزئين منسبين كما المصنفين وانما لما تقدم من الاجزاء  
 والمصنفين بين الاجزاء المصنفية الماخوذة لا يترتب  
 على اثبات هذه المصنفات الاشباع ان تصير المادة موزعة  
 والصورة مادة ولو في حقيقتين مختلفتين وانما  
 الحقيقة الواحدة ملزمة ومترتبة في مادة واحدة  
 وان يكون للمصنفين المختلفين صورة واحدة فانهم

من

[illegible]

هو العجز عن جوهه من وقته يجوز بعضهم عدم الاشتر  
 فيكون منقوصا بتركيب السرقة فهو هو القطع الحقيقي  
 وعجزه هو العجز التام المحض من الحقيقة المترتبة عليه  
 وقال المال تركيب الجرم من غير قيام به فانه متجاوزة فلا  
 يكون جزءا من دون تركيبه من جوهه آخر وهو من يقوم  
 بشك الجرم الآخر لان الانضمام تارة واحدة للجزئين  
 الآخر ثم يتحقق ويتكون العجز جزءا من الجرم لا الجرم  
 من شك وتارة بان السرقة مركبة من افعال العالم والتركيب  
 الحقيقية وتارة بان الحقيقة ليست مركبة من القطع  
 ومن التركيب المحض من الحقيقة المحض من القطع  
 الحقيقية العرفية لا محضها ومقتضى القام ان الجزاء  
 بجوهه والذم في الجرم قدان بالذات وتغاير  
 بالاعتبارات الماخوذة منها لا بشي من خارجها ولا  
 لا بشي من جوهه من هذا اذا اعتبر العجز الذي هو جوهه  
 بجوهه لا بشي من شي كان ذلك العجز جزءا اعتليا فيلزم

يكون المخرج من اعلى الجرم وهو لا يدور مع بالانما  
 لا تتابع الحاد وهو على الجرم والجزء فانهم وان العسكر  
 عيان من جميع الاحاد قطا وهو موجود بلا شبهة الا  
 انه ما هي واحدة واحدة في التوارث واللام في الماهية  
 الحقيقة الواحدة لا فرق بين العسكر والركب من الانسان  
 والجزء وان المركب بنواميس الاطوار منها وفان فرق  
 بين الجرم وما لا يتوزع في كل واحد من اجزائه وان كان  
 ان يفتقر تلك هي غير الحقيقة باعتبارها تفرق من العسكر  
 للقدرة على اعتبارها الا انها هي في ذاتها متميزة  
 ومختلفة عن العسكر في القوة العسكر امر موجود  
 في الخارج لان ما جزمه عدم وجوده قطعا واما  
 يقولون انهم لا يترتب على العسكر في الاجزاء  
 جانب واحد كباقي الجسم والفصل من اجزائه في الحقيقة  
 يستلزم ان يكون المركب في الحقيقة والصدق وتفسيره  
 في شرح المواقف وشرح التفسير واعلم ان المركب الحقيقة

في كل واحد من اجزائه

الحقيقة لا يكون له وجود في ذاته غير وجودات الأجزاء  
 ووجودها لا يوجب في الحقيقة من كانت الأجزاء موجودة  
 في ذاته فيكون له آثار ولو ان من غير مجموع آثار الأجزاء  
 ولو ان ما قلنا نقلت كل شيء سواء كان حقيقة واقعية  
 له وجود في ذاته في ذاته في ذاته وجودات الأجزاء  
 ووجودها لا يوجب له وجود في ذاته في ذاته في ذاته  
 تناسل الأجزاء في ذاته في ذاته وجودها في ذاته في ذاته  
 لها آثار في ذاتها في ذاتها في ذاتها وجودها في ذاتها في ذاتها  
 ذات الأجزاء ووجودها في ذاتها في ذاتها في ذاتها في ذاتها  
 الطريق لها وكونها آثار في مجموع آثار الأجزاء في ذاتها في ذاتها  
 العنصرية عليها في ذاتها في ذاتها في ذاتها في ذاتها في ذاتها  
 الحقيقة في ذاتها في ذاتها في ذاتها في ذاتها في ذاتها  
 بالعلوية والعلوية في ذاتها في ذاتها في ذاتها في ذاتها في ذاتها  
 التسلط والعلوية في ذاتها في ذاتها في ذاتها في ذاتها في ذاتها  
 والعلوية في ذاتها في ذاتها في ذاتها في ذاتها في ذاتها



بين لغيرها ملاقة الطبيعة والمطوية والمالية والمحيطة  
 ان كل التركيب على امرج في الخارج في قاطعها بالاشكال  
 عتق الجوامع حيث قال تعالى ان يعقل الله لخلقكم كيف يشاء  
 وطاعة في جميع شكل بلان هذا انكم تجزون انوع الجوامع  
 من مركبات الجوامع فتاقر في هذا الملاكين ان يكون طالع  
 المرض تركيبا ان يكون طالع واما تركيب من الجنس والفضل  
 والملازمة واحد من باب المرض فيقسم الى قسمين كل واحد  
 منها يحصل بحدود احد الشكلا والآخر اللون فيقولون  
 جواب ذلك ان الاشياء يكون اعضاء مركبة من اعضاء اخرى  
 والعشر من ذلك عدد وهو مركب من الاحاد بل في  
 ان الجوامع قد يوجد فيها ما يناسب طبيعة جنسها كما  
 يناسب طبيعة فصلها الجوز متفاد في الامراض لا يوجد  
 فيه ما يناسبها فيكون معلوم ان ما يناسب طبيعة الجنس  
 هو الملائق وما يناسب طبيعة الفصل هو المسمى في هذا  
 ذكره الحق المروي وقال بعض المتأخرين في بعض مواضعه

٢

٤

شيء من المراتب المركبة الحقيقة هو موجود في التركيب  
في نفس المربع قطع النظر عن اعتبار التبعات كما هو المتبادر  
سواء كان موجودا خارجيا او ذاهبيا كالموقع في عينها  
يفقه قد يورد هذا شك من وجهين الاول هو ان  
الافتقار هو ان كل فصل عن غيره المعاني ظاهرا او باطنا  
او حقيقيا ولا اجمال ان الشئ في نفسه مثلا غير  
منفصل عن المشاركات بفضل فادان كل فصل فصول  
وحده لا ثم الفصل في نفسه الفصل اما في كل مكان  
في العالم من الله لا يجوز ان يكون من غير الله ولا فصل  
بالخاصة والثاني ما تنحى وهو ان يكون الفصل في  
الاولى او يستدق في الكثير فاصدق طاردا على  
السواء قال الحق والدواين في الحاشي القديس كل نعم  
يستدق في الواحد فادان ذلك يستدق في الكثير  
كلاهما مثلا يستدق في الواحد من زده ويكفر عنه  
جميعه والواحد يستدق في الواحد وفي الجميع

انما هو في الحقيقة واحد في ذاته وافراده في ذاته



هذا هو الحق لا يخفى على من تأمل في هذه المسئلة  
فان قيل ان كان الله تعالى قد علم ما كان  
فان قيل ان كان الله تعالى قد علم ما كان  
فان قيل ان كان الله تعالى قد علم ما كان

كثرة جهات المسئلة لا كثرة العلل التي حقيقتها ما هي لا يمتنع  
شريك البارى شريك البارى فبعض شريك البارى مركب كونه  
ممكن فيلزم ان يكون بعض شريك البارى ممكن مع ان كل شريك  
البارى متمتع لا انه ممكن كل مركب ممنوع فان تعقلا واجبا  
انما يتبع شريك البارى فيكون واحدا في اعني قد يراد بالوجود  
لا يمتنع امتناع في نفس الامر ان يمتنع يستلزم المح بالوقت  
الممكن يستلزم المح بالذات فليكن يمكنه فتد بلا غيرهم  
الاعتقالات التي هي من الممكنات يستلزم عدم الواجب  
الذي هو المح بالذات فاستلزم المح بالذات كيف يكون ذلك  
عليهم كونه ممكن لا مانع الاستلزام هناك ليس بالنظر  
اليه ذاته عدم العقل بل بالنظر الى علاقة اصلية لها معها  
فيلزم كون المتع بمكان هذه الحقيقة نظرية ذاتها  
مع وجوبها في المتك الثاني ان وجوبها لا يمتنع  
ثالث وجوبها مع ذلك واحد فلا يلزم شي واحد منها  
فربما لا يمتنع على ما في هذا الجواب يلزم من تحقق ما بين

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the manuscript's content, showing dense cursive writing.

مقبول من غير استثناء لانهم الثالث يتحقق الرابع وهكذا  
 حاصل الرابع يلزم من وجود الثاني وهو الاول والعين المتنا  
 ميتة خارج اذا تحقق الاثنان فحققت الثالث الذي اقل هو  
 مجموع الاثنين وهو الثالث والثالث هو الثالث فحققت الرابع  
 الذي اقل هو مجموع الثالث هو الرابع وهكذا لا انقروا  
 الرابع اعتباريا فانهم حصلوا اعتباريا في واحد من طرفي  
 التسلسل في الاعتبار حيث منقطع فانهم حاصله انما يلزم  
 هو الثاني في الاول والاعتبار يتلانى الرابع اعتباريا لا  
 ثلثين الاولين من بين وهما يثبت اعتباريا بمبدأ وهما  
 الاعتبارية وينقطع هذه النسبة بحسب قطع الاعتبار  
 فلا تسلسل الرابع خاصة وهو الخارج المقبول اعتباريا  
 حقيقة واحدة وعبروا بنسبة هذا اول من تترافعا  
 بل الرابع الخاص بالفراد نوع واحد عدم شموله لخاص  
 المتبني عليه هذا الخارج الخارج شاملة ان من لا اقرار  
 كالصالح القوة للانسان ولا غير شاملة كالصالح

$$-0.59 = -0.0117 \times 2000 + 0.98$$

فصل في بيان الفرق بين الجرم والشيء  
 حقائق مختلفة وليس هذا الجرم هو العرش الذي يراه  
 الجرم كما ظن قوم بل هو العرش الذي يراه الله الذي لا يرى  
 اما لا فلا بد ان يكون جرم الجرم لان لا يكون دون  
 واما ان يافلا فلا بد ان يكون محمول على الجرم لا الحقيقة او لا  
 لم لا يمكن ان يكون الاستدلال دون ذلك لا يمكن الجرم لا  
 بل لا يتفق فلا يقال الجرم هو ما يليق به ويلائم شأنه  
 انه المصنف بهذا لانه المشدود صارا مع العرش مشتر  
 كالبين وبين ما هو قدير الجرم صفا ومقتضى الظاهر في  
 الى الفرق بين شيئين الجرمين كل منهما الجرمية العرش العرش  
 ان امتنع ان يكون العرش من فلان لم ولا اعتبار في قول  
 يستحق الجرم او يوافق كلاما من هذه حيث لا يمكن  
 بل هو من حركة الفلك وهذا تفسير للفارق بين الجرمين  
 والظن ثم لا بد ان يمتنع ان يكون العرش الماهية هو ما  
 بحسب كالأجود بها معنى الى الينا وجعلت كانت متصفا

الوجودية

بذلك لا وجبة للربعة فان الاربعة زوج سواء كانت في  
المنها وفي الخارج لحد او من غير اي يكون ثبوته  
وهو لا لا يلحق الربعة كمكان وفيه شارة الى ان لا  
المادة وما لان يحتاج الى المادة ولازم لا يلحق  
بالمادة لان للمادة او لتقرر في احد الوجودين  
بجو او في اي وان استغنى انكاد من الماهية بقبول  
جودها التار بطلانها كالتحيز لاسم وما خور اجاز  
كالسوار الجبشي فان لازم ماهية الانسان باعتبار جوده  
وتخصه النسبي لا الماهية من حيث هو ولا من حيث  
الوجود مطلقا لان جميع اوزار اسود وباعتبار جوده  
وهو الذي لم يملكه كالمهية للانسان وما خور با  
من كالجنية لان في كماله لان لازم اما الارز الحاجة  
من حيث هي مع قطع النظر عن خصوصية الوجود  
اللازم باعتبار خصوصية الوجودين اما مطلقا  
اما خور ذاع عارضها مع غرض الماهية وبسبب التار

الوجودية





الوجود المطلق لا يلزم استناد المعنى اليه بل هو لا يقابل الاستناد  
إلى سائر الوجودات الحقيقية استنادا ولا الوجود المطلق فان  
صحة تعلق الوجود به من غير هذا التعلق لا تقتضي استنادا  
لان ما للمعنى المطلق الوجود له الماهية متصفة بما في كمال  
القرين من الوجود والخاص والاشتراك في اي طرف  
من اشتراك الوجود في كل الطرفين ثم ان الاعتبار العقل  
لما فيه من كماله لا يقتضي استنادا الى ما في كماله  
والجواب في ذلك ان ما في كماله من كماله لا يقتضي  
الوجود في كماله من كماله واستنادا الى كماله من كماله  
المادة من كماله من كماله الوجود في كماله من كماله  
وهذا الماهية لا تقتضي الوجود في كماله من كماله  
المزومات هو عينه من كماله من كماله الوجود في كماله  
تعلقا بالذات بالذات والذات بالذات والذات بالذات  
رغب في كماله من كماله من كماله الوجود في كماله  
المنزوم لا يقتضي الوجود في كماله من كماله

استناد الوجود الى كماله من كماله

٢٦

متعلق بالشيء كوجود الواحد على ما هو عليه لا كوجوده في  
 الواحد مع الواحد على ما هو عليه في الوجود من حيث هو  
 هذا هو الذي لا يميز بين وجود الواحد في ذاته وبين  
 وجوده في غيره من المساويين على ما هو عليه في ذاته  
 بل هو متساويان في ما بينهما من العلة وتوحيدها  
 يقال في ذلك الواحد حقيقة في ذاته ووجوده في غيره  
 تعينه في ذاته فيصف بالعدم لا في ذاته في غيره  
 فانه لا ينفك عن الوجود الحقيقي في ذاته الواحد في الوجود  
 آثارا وانما يتبعه في ذاته في الوجود في ذاته في الوجود  
 انما هو ما استدل اليه في عينية وجوده في ذاته في الوجود  
 كما لا يخفى التركيب كان في ذاته في الوجود في ذاته في الوجود  
 ثابت في الوجود في ذاته في الوجود في ذاته في الوجود  
 فانه هو الضرورة في ذاته في الوجود في ذاته في الوجود  
 والذي في الوجود في ذاته في الوجود في ذاته في الوجود  
 على الوجود في ذاته في الوجود في ذاته في الوجود



ان يكون تصور الملزوم كما ينبغي في تصور الملائم ولا يكون  
 بل جمع تصور النسبة في الجزم بالزوم وكذا يكون  
 في عينات احداهما من الطرفين المتضادين وهو الذي لا  
 يلزم تصور من تصور الملزوم كما ان كتابة الحق لا ان  
 والثاني المتساوي العنق الثاني هو الذي لا يلزم من تصور  
 مع تصور الملزوم والنسبة بينهما الجزم بالزوم كالحديث  
 العالم بالنسبة بينهما العكس من غير المبدأ بالحق لا  
 احسن من غير المبدأ بالحق لا احسن المرفق ان تصور  
 احسن من العكس لم يصح في غير المبدأ لا معقول الا  
 سلطة كالحق في بعض الكتب يجوز ان يرجع الى غير  
 سلطة كالحق في بعض الكتب يجوز ان يرجع الى غير  
 لا يلزم ان يقال ان كذا هو الذي في تصور الطرفين والنسبة  
 فيه لا يلزم ان يقال ان كذا هو الذي في تصور الطرفين والنسبة  
 الذي في غير المبدأ هو بالضرورة وهو كذلك هو  
 ان الملزوم لا يلزم ولا يلزم اصل الملازمة متسلسل

[illegible]

موجب من حيث كانا امره لا شاع في نفسه كما اذا اعتبرت المزا  
ولا حلت من حيث انظر الى الامم والملازم والملازم من حيث  
الاعتبار ان لا يفرق بين الامم والملازم فليكون الملازم من حيث  
شدة ولا يفرق بين الملازم والملازم <sup>في الملازمة المستمرة</sup> والملازم من حيث  
طبيعته من حيث ان لا يفرق بين الملازم والملازم <sup>في الملازمة المستمرة</sup> والملازم من حيث  
باعتبار الملازمة من حيث ان لا يفرق بين الملازم والملازم <sup>في الملازمة المستمرة</sup> والملازم من حيث  
وتبين من حيث ان لا يفرق بين الملازم والملازم <sup>في الملازمة المستمرة</sup> والملازم من حيث  
امثلة كما اذا اعتبرت الملازم من حيث ان لا يفرق بين الملازم والملازم <sup>في الملازمة المستمرة</sup> والملازم من حيث  
من حيث ان لا يفرق بين الملازم والملازم <sup>في الملازمة المستمرة</sup> والملازم من حيث  
الملازم من حيث ان لا يفرق بين الملازم والملازم <sup>في الملازمة المستمرة</sup> والملازم من حيث  
الملازم من حيث ان لا يفرق بين الملازم والملازم <sup>في الملازمة المستمرة</sup> والملازم من حيث  
الملازم من حيث ان لا يفرق بين الملازم والملازم <sup>في الملازمة المستمرة</sup> والملازم من حيث  
الملازم من حيث ان لا يفرق بين الملازم والملازم <sup>في الملازمة المستمرة</sup> والملازم من حيث

الملازم من حيث ان لا يفرق بين الملازم والملازم <sup>في الملازمة المستمرة</sup> والملازم من حيث

ولا تضاع أيضا احد الملازمين ويقتل بغيره لانهم اعتبار  
 لزوم آخر بين الملازمين واحد الملازمين فلهذا الملازم  
 الآخر يقتضي ذلك الملازمين الثلاثة التي لا يتصورها غير  
 ذلك العقل فان الملازمين الثلاثة تقتضي ذلك الملازم  
 ولا تضاع الاعتبار وانقطع السلسلة بانقطاع الاعتبار  
 كما ان الملازمين الملازمين واحد الملازمين باعتبار العقل والم  
 يعتبر العقل لا يقتضي اعتبار العقل البين من حيث هو غير  
 لا يقتضي الملازمين منها اعتبار الملازمين واذا استقر العقل  
 من الملازمين السلسلة انما هو بينها فليكن الملازمين من  
 الملازمين لانها وانما هي نعم بالضرورة انما الملازمين  
 البينيين لزوم يكون الملازمين الثاني بينها فليكن الملازمين  
 انما اعتبار العقل لا يتصور انما هو فليكن الملازمين  
 من اعتبار بغير حقيقة راجع من الاول بالانواع الملازمين  
 والملازمين من حقيقة الملازمين ولا يقتضي الملازمين  
 بين الملازمين واحد الملازمين فلهذا الملازمين الملازمين

وہو کہ وہاں سے کہیں کہیں





ليست بحقيقة الألفا لأنها من اعتبارها ينقطع بانقطاع  
الاعتبار فان في علم التسلسل فيها الوقت الموهوم الاعتبارية  
ليس بها ما كان العلم الموهوم فتدبر خاتمة العلم في خاتمة  
الحالات الخمس مقدم الحلي من غير اعتبار قبيل بمادة  
من الموارد يسمى كماله منطقيا لان عنوان الموهوم في السائل  
المنطقية اعم من اطلاق الحلي على الموضوعات المنطقية بالاعتبار  
بالمنطق كالموجع به شامع للمطالع غير ما في التحقيق والحالات  
عبارة للمعاني من شمر به ووضوح في كل المقوم يسمى كمالا  
طبيعي لا نوع ووضوح من الحلي من حيث هو من واقع  
منصور الى الطبيعة فثبت ان العلم اليقيني هو العلم الطبيعي  
من الحلي المنطق والحلي لا ينضم اليه طبيعة من الظاهر كل  
منطق وواقع طبيعة من الظاهر من غير ان يكون المنطق من  
العقل لان الحلي المنطق من من انفسه والحلي العقل والواقع  
من الظاهر من المجمع من الخارج والمجموع يسمى كمالا عقليا  
ان لا يحد من الازالة العقل والمنطق اذ لا يكون ذلك وجوب المستند





[illegible]

بحسب خبر الامام الا انه المصلحة من خواصها انهم صدقوا  
 في الطلب من ساداتها الذين هم الاجرة الا انهم  
 كمال الدين السبكي لم يله فسر به بل يرجع ارتفاع  
 العقبيين في المرتبة لان رفع المرتبة العقبيين ولا  
 يلزم ان رفع العقبيين في الواقع كانت تمام مرتبة الاما  
 من عباد من نفس المصنف ومن غيره لا من الجارية  
 والنسبة وانما طلب العقبيين من المرتبة يرجع الى  
 سببها من احد جانبي سببها من ان لا يتغير الرتبة  
 في المرتبة سببها من جهة الرتبة على مرتبة سببها من جهة  
 الوجوه بغير جهة الذات والذات يرجع الى سبب التقسيم  
 والجارية عن الوجوه من سبب حقيقة الذي هو نفس هذا  
 السبب يرجع الى سبب سبب الحقيقة والجزء من خصوص  
 النسا الا ان سببها يستلزم وجوب الشيء من حيثها  
 عن خلقه من حيثها من غير ان لا يكون ذلك مع  
 نفع المرتبة من احد العقبيين لان رفعها الذي هو عقين





سلب سلب الوجود لا يجوز وفيه تنكير جلي خالفه في أن  
 قضي من الخلق التكرير وهو في سلب سلب السلبية  
 دواء لا يجاوز من عقول قائله من دقة وبره حقيق  
 والقوم حينئذ لما أراد القوم جعلوا السلبية منفية إلى  
 مقام السلبية فتسكت كذا على غير كون الشيء من نفسه  
 بناء على الملازمة المطلقة في الملازمة التي جعلت من  
 أنها لا يرفع بقوله والطبيعي أهم باعتبار الملازمة فلا يلزم  
 تفكير الشيء في نفسه واليمين يعني أن القوم تنهوا الملازمة  
 كذا هو الأقسام الثلاثة من الملازمة اعتبارا الذي لا يفتقر  
 إلى الملازمة المطلقة فلا يلزم تفكير الشيء في نفسه واليمين  
 لأن الإنسان مثلا والحمار مستبعد عن كون هو لأن العقل  
 ينظر إليه من النظر إلى هذا الاعتبار وتسميه الملازمة  
 الاعتبار والمعتبر بالآخر والآخرية بالقسم هو طبيعة لا  
 إنسان والقسم من إنسان الاعتبار هو هذا القول لأن  
 إن الإنسان أهم لأن الإنسان الاعتبار هو هذا القول



القول المضمون طاعان هو عينه فرد هذا المضمون تطير كما  
 ان فيه ان الانسان لا الانسان الحي والجزئي مجتمعة مع  
 كمال الانسان الذي هو الله تعالى في كل شئ واقع وكما فيه الى  
 كماله المعلوم كماله الانسان المجهول مجتمعة مع ان المضمون  
 الذي هو عينه الانسان الانسان معلوم والواقع والما  
 يلزم منه الشيء الى نفسه وغيره موقوم كماله الانسان مع الوصف  
 الى الانسان مع الوصف موقوم عينه الانسان الى نفسه كما  
 من اعلم ان الحي المطلق من المعقولات الثابتة وحدهم  
 له وجودا حاديا وجودا في الخارج واما الوجود في الخارج  
 موجودا في الخارج لحي المطلق وجودا في الوجود  
 للشيء الذي هو الحي المطلق في الخارج للشيء في مختلف في الذي  
 في وجوده في الخارج فذهب الى تحقيق معلوم  
 اكثر الكل الاول ايمونه الرئيس انه وجوده في الخارج  
 يعني وجوده في الخارج وجودا حاديا للشيء في الوجود  
 اثنان وهو امر فاما من حيث الوحدة الحقيقية للشيء

الماء والطين  
والخشب والحديد  
والنحاس والفضة  
والذهب والبرق  
والسحاب والرياح  
والأمطار والثلوج  
والهلال والنجوم  
والشمس والقمر  
والجبال والأنهار  
والبحار والمحيطات  
والغابات والحقول  
والمدن والقرى  
والأشخاص والأشياء

[illegible]

طلتع منه فقول بلذات والمؤمن له هو الإله  
 فقول بالمرزوقين مع ما قال السيد السجستاني  
 وجود الطابع في الخارج له ما والحقبة الماخنة  
 بينهما في وجود الخارج شعورين أو ادراكين  
 الإله من الشئ ولكنه شعور متصور متصور  
 متصور لأن كل وجود حسي هو في ذاته  
 في نفسه قطع النظر عن غيره كان شعورا في ذاته  
 غير قابل للاشتراك به غيره يقول له اراد في الخارج هو  
 جودا ذاتا شعورا لأنه أقصد صورة العقلية الكلية  
 التي هي صورة الكل من حيث هو في ذاته  
 فقول لما جازم لكثيرين بالعدم في اشتراكها بالفعل  
 أيها المبالغان في وجود الخارج يستعين في ذلك  
 صورة النفس من حيث هو في ذاته  
 وجودها في نفس وجوده من حيث هو في ذاته  
 صورة كلياته من حيث هو في ذاته  
 لا لا يتصور والطابع الكلية متصور عنها فلا يلزم

طالع من سنة تقويم الجلائل والمناوين له هجر إلى ما  
 مقبول بالمرزوق في ما كان له السيد السعدي في ما  
 بهجود الطابع في الخارج له ما والطبعة إلى ما خلة  
 بينه وبينه في الخارج شعور بين أو أدها لم يكن  
 له إلى ما من الشخص ولكن شعور من شعور من شعور  
 متعارفة لأن كل من هو من ساجي في شعور أو شعور إلى  
 في نفس مع قطع الطلع من غيره كان شعور في شعور

الحمد لله الذي جعلنا من عباده الصالحين

العبارة فترك هذا استدلالا شهيرا وورد الشيخ في الهوامش  
الاشياء حيث قال لا يوجد كنه في المبدأ الموجب في الشرح  
مبينا انما يتبين بالبرهان وهو حيوان لا يقتل ولا يولد  
لما كان موجودا في الدنيا لان هذا النوع من الحيوان  
سائر في الحيوان الذي هو من نوعه من ان لا يوجد  
بالدنيا في النوع والى ان يتبين من حيث الوجود بالبرهان  
وقال الحيوان مما هو في الدنيا من الحيوان لا يوجد  
من حيث الوجود في البرهان في وجوده القديم من حيث الوجود  
تقدم البسيط في البرهان في وجوده القديم من حيث الوجود  
جود الوجود من حيث الوجود في وجوده القديم من حيث الوجود  
طابق في نوع مادة وجوده من حيث الوجود في وجوده القديم  
الاسم في نوع المادة في وجوده من حيث الوجود في وجوده القديم  
لا يتبين من حيث الوجود في وجوده من حيث الوجود في وجوده القديم  
لا يتبين من حيث الوجود في وجوده من حيث الوجود في وجوده القديم  
وجوده في وجوده من حيث الوجود في وجوده من حيث الوجود في وجوده القديم





آخر من حيث انه لا يمكن ان يكون موجودا بوجوه متعددة  
 وليست ههنا و ههنا حيث انها غير ممكنة موجودة  
 بوجود واحد في محال الاحتمالات المتكاثرة ان يكون  
 تلك الاجزاء من الوجود واحدة لتلك كانت ما حوزة من  
 امر متعدد في الجاهل مضاعف في طول الناحية  
 للتركيب في الاجزاء المحركة لان هناك شيئا واحدا  
 قد حصل له ما سئل يتبينه ما كان آخره في كل  
 المعاني مفرقة ما قد عليه هو هو في الحقيقة  
 حتى لا شيئا محسوسا في الحقيقة محسوسة بما  
 عن سائر الاشياء بالمهية والحواض في الحوزة من التفرع  
 عاة والثباتات و هو ما صارت تلك المهية في الحقيقة  
 ليس الى ان هذا النوع من المهية سوي في كل شيء قد  
 حصل له ما سئل يتبينه ما كانت لا تجد بد و هو في الحقيقة  
 حوزة من التفرع في الحقيقة ان لا يكون لها مدخل في  
 نفس المهية في الحقيقة يحصل بالمرور كما حصل الانسان

في الحقيقة ان لا يكون لها مدخل في







١٠٠  
 ١٠١  
 ١٠٢  
 ١٠٣  
 ١٠٤  
 ١٠٥  
 ١٠٦  
 ١٠٧  
 ١٠٨  
 ١٠٩  
 ١١٠  
 ١١١  
 ١١٢  
 ١١٣  
 ١١٤  
 ١١٥  
 ١١٦  
 ١١٧  
 ١١٨  
 ١١٩  
 ١٢٠  
 ١٢١  
 ١٢٢  
 ١٢٣  
 ١٢٤  
 ١٢٥  
 ١٢٦  
 ١٢٧  
 ١٢٨  
 ١٢٩  
 ١٣٠  
 ١٣١  
 ١٣٢  
 ١٣٣  
 ١٣٤  
 ١٣٥  
 ١٣٦  
 ١٣٧  
 ١٣٨  
 ١٣٩  
 ١٤٠  
 ١٤١  
 ١٤٢  
 ١٤٣  
 ١٤٤  
 ١٤٥  
 ١٤٦  
 ١٤٧  
 ١٤٨  
 ١٤٩  
 ١٥٠  
 ١٥١  
 ١٥٢  
 ١٥٣  
 ١٥٤  
 ١٥٥  
 ١٥٦  
 ١٥٧  
 ١٥٨  
 ١٥٩  
 ١٦٠  
 ١٦١  
 ١٦٢  
 ١٦٣  
 ١٦٤  
 ١٦٥  
 ١٦٦  
 ١٦٧  
 ١٦٨  
 ١٦٩  
 ١٧٠  
 ١٧١  
 ١٧٢  
 ١٧٣  
 ١٧٤  
 ١٧٥  
 ١٧٦  
 ١٧٧  
 ١٧٨  
 ١٧٩  
 ١٨٠  
 ١٨١  
 ١٨٢  
 ١٨٣  
 ١٨٤  
 ١٨٥  
 ١٨٦  
 ١٨٧  
 ١٨٨  
 ١٨٩  
 ١٩٠  
 ١٩١  
 ١٩٢  
 ١٩٣  
 ١٩٤  
 ١٩٥  
 ١٩٦  
 ١٩٧  
 ١٩٨  
 ١٩٩  
 ٢٠٠

وان من اجل هذا في الخارج هو عينه جمل الكبرياء لا يتا  
 بينه الكبرياء الذي هو خارجا ومنه المحققين لا انكلا عليه  
 لا كما يكون من ذلك السور الشخصية المختلفة كيف يتصور  
 بقوله لا من احد بل من الخارج قال المحقق الذي ان لا يخفى  
 ان احاطت هذا القول بغير وجوده على السور في كل الاجزاء  
 غير وجوده في الخارج منهم فلا يكون عين الكبرياء على  
 عينه من الابدان هو ان وجود الشخص في الابدان  
 فمما لا وجود له هو الشخص بالذات وله بالذات  
 يكون على كل اعتبار هذا الخارج ومنه من منهم الشخصية  
 التامة على ما هو بينه وبين الجملة وهو الذي هو  
 افراد محسوسة بالذات كالصور والاشياء المحسوسة  
 حقيقة فانها لا تكون محسوسة بالذات وغير  
 الملية فلا وجود لها فكان افراد محسوسة بالذات  
 وبما ان من اشياء المحسوسة كان هو ان ذلك جلي وشيئا قال  
 الساركون بالسمع ما رايت شيئا الا برأيت الله فيه وقد قال

ان الكائنات ما تمت لئلا يوجد شيء مثل هذه الكائنات  
كما هو لا يوجد في العالم فانها طرية في كل واحد  
الذي هو طرية في كل واحد من الطرق المتعارفة وهذا هو طرية  
من قولهم في طرية في كل واحد من الطرق المتعارفة وهذا هو طرية  
من طرية في كل واحد من الطرق المتعارفة وهذا هو طرية  
طرية في كل واحد من الطرق المتعارفة وهذا هو طرية  
بمعنى الماهية الجزئية الخارجية والماهيات مشتركة  
عقلية وليست شعورية اذ كانت زيد مثلاً بسيطاً كقول  
ولو خط اليه من حيث هو هو من غير نظر الى مشاوير  
ومبانيات حتى عن الوجود والعدم كيف يتصور من ان  
منه يتفرق لان مسداق رجل الجنس والفصل صفاته  
انتماء اليك لا نفس الموضع ومنه يتفرق بالحق وتو ان  
المبينة الواحدة لا يكون مثلاً لا تنزع الماهيات المتعددة  
ومسداقها طرية لغير من القول بان البسيط الحقيقي  
منه يتفرق وتكون له صورته متغايرة من مسداقها



شئ موجود في عالم الامم تارة <sup>بشيء</sup> فزادها كذا <sup>بشيء</sup> فزادها كذا <sup>بشيء</sup> فزادها كذا  
 لا وجود للمادة الجردة من مادة <sup>بشيء</sup> فزادها كذا <sup>بشيء</sup> فزادها كذا <sup>بشيء</sup> فزادها كذا  
 ان الشئ في العالم من قوم <sup>بشيء</sup> فزادها كذا <sup>بشيء</sup> فزادها كذا <sup>بشيء</sup> فزادها كذا  
 في مرتبة شئ كائنا كان في معنى <sup>بشيء</sup> فزادها كذا <sup>بشيء</sup> فزادها كذا <sup>بشيء</sup> فزادها كذا  
 طائفة من عقول <sup>بشيء</sup> فزادها كذا <sup>بشيء</sup> فزادها كذا <sup>بشيء</sup> فزادها كذا  
 وجودها من الوجود الفارق وجودها ما <sup>بشيء</sup> فزادها كذا <sup>بشيء</sup> فزادها كذا <sup>بشيء</sup> فزادها كذا  
 بلا طائفة <sup>بشيء</sup> فزادها كذا <sup>بشيء</sup> فزادها كذا <sup>بشيء</sup> فزادها كذا  
 ان الامانة من وجود <sup>بشيء</sup> فزادها كذا <sup>بشيء</sup> فزادها كذا <sup>بشيء</sup> فزادها كذا  
 واما ان الماد <sup>بشيء</sup> فزادها كذا <sup>بشيء</sup> فزادها كذا <sup>بشيء</sup> فزادها كذا  
 الابد والبقاء <sup>بشيء</sup> فزادها كذا <sup>بشيء</sup> فزادها كذا <sup>بشيء</sup> فزادها كذا  
 بين علي <sup>بشيء</sup> فزادها كذا <sup>بشيء</sup> فزادها كذا <sup>بشيء</sup> فزادها كذا  
 الجردة <sup>بشيء</sup> فزادها كذا <sup>بشيء</sup> فزادها كذا <sup>بشيء</sup> فزادها كذا  
 القاية <sup>بشيء</sup> فزادها كذا <sup>بشيء</sup> فزادها كذا <sup>بشيء</sup> فزادها كذا  
 فان لا <sup>بشيء</sup> فزادها كذا <sup>بشيء</sup> فزادها كذا <sup>بشيء</sup> فزادها كذا  
 وهذا <sup>بشيء</sup> فزادها كذا <sup>بشيء</sup> فزادها كذا <sup>بشيء</sup> فزادها كذا

في الذهن ايضاً من العوارض الذميمة قال بعضهم ليس كذلك  
 بل هو من العوارض الذميمة لانها كالتفكير في الذميمة  
 العارضة من الذميمة وتسمى لا تسمى العارضة من الذميمة  
 ما في الامر بالذميمة والذميمة من الذميمة ما في الامر  
 انما يتكاد ان لا يشع امتناع وجوبه في الخارج لان  
 التوهم في الخارج ايضاً من العوارض الذميمة وانما هو  
 الخارج فيكون هو وفيها لا يجب في الخارج ان يمتنع  
 بل يجب في الذميمة وتسمى من جهة الامور في الخارج  
 فيجب في الخارج وجوبه في الخارج والذميمة ايضاً لان  
 التوهم في الذميمة من العوارض الذميمة في الخارج  
 الحادثة في الخارج في الحق الدواين ومن جهة الامر  
 انما تسمية الذميمة لان الذميمة تسمى في الخارج  
 فيجب في نفسنا لا مجرد التصورات اسلاف لا يمنع ان  
 تتوهم في الذميمة في الخارج في جميع الخارج في الخارج  
 الذميمة بان يفتن بها معرفة منها ولا يخطئ في ذلك والحالات

بحسب نفوسهم تصف بصفات الأثرية لا يمكن الحكم على  
 الحائدين بالبرية مسلم باستحالة الوجود في الخارج ولا حكم  
 في حاله بغيره وإنما يقع ما بين من كان الكون في الذهن  
 المميز عن الخارج من فروع من شأنه أن يرمي مقتضاها بالبر  
 ومن لم يكن من شأنه ذلك لا يتراءى له ما هو في الخارج لا  
 في التصور والوجود في الذهن والخبر والمغرب في التصور  
 والوجود في الخارج لا ينفصلان في الخارج إلا أن يميز بين  
 تلك الماهيات غلو وطرف في تلك الماهية وجرقة بحسب الماهية  
 الذهنية والتصور لا مساوية في ذلك كان المعلوم مسلم  
 يتصور في الذهن فيصور وجوده في الخارج في تلك الماهية  
 بحسب العرض العقلي من غير نفسه وأما من كان ماضيا  
 ذلك أن كيان يربطه الذهن في الماهيات فله بحسب  
 نفس الماهية لا يتجزأ إلا أن العقل قد يتصورها بجزء  
 غير طاقه الواقع لا يربطها إلا بغيره فيفسد كل من كان  
 في الذهن لا يكون مجردا ويلزم منه حكم عقلي يقتضي أن

الحج لا يوجد في الدهر وذلك ما اريدنا واجب بانه لا  
يوجد في الدهر المتبره العقل كونه وانما لا يتبع وجوده في  
البحر ايضا بل يتبع مقتضى العلم من حيث انتمسكت وجوب  
العقل من طوعه في كونه العقل انما لا يتبع العلم واليكون  
في نفسه مستقرا في ان يتبع العلم في وجوده في الخارج  
والذي هو جميعا وانما لا يتبع العقل كونه جازي  
فيما وانما اذا كان مع العلم ما ذكره لا يتبع في ذلك العقل  
هذه غلطة بحسب نفس الامر مجردة بحسب ان  
تلك الحقيقة على ذلك التفسير يكون مجردة بحسب نفس الامر  
الحقيقة الذي ذكره والجواب انه لا يتبع العلم في كونه العقل  
ما تصور العقل لم يتصور في ذلك التصور طابقا للواقع  
ام لا فكل لا يتبع سوى ان الجرد قد يكون مقتضى العقل  
سواء له واما ان يكون ذلك التصور طابقا للواقع فمقتضى  
لا يتبع بل يتعرف بانزاحة الواقع فصل سخر في الحق  
ما يخرج على تصور العقل في كونه العقل لا يخرج العقل الذي



لا يكون من غير هذا التصور وان قلنا التعريف تصويري فخص  
ذلك من غير هذا التصور من غير التعريف بالمثل والى ذلك انتم  
بالذات من التصوير والذات من كونها لا تكون في  
يخرج منها على قولنا انما هو واي انتم في التسمية  
منه انما هو المثل الذي لا يكون في غير هذا المثل المستوي  
في الجواب وهذا هو الحق وقد لا يشك ان المقسم با  
لذات من التعريف هو تصور العرف وهذا التصور هو  
العرف بالكلية وهو يتلوه العرف بالحق والحق بالذات  
كأنه تصور العرف بالذات والذات العرفية تصور  
بالعبر ولا شك انما هي اذ هي التعريف هو العرف في  
العرف في نفس المستدق في نفس المستدق لا يمكن ان  
خطت كذا في التصديق وليس قسم بالذات فان المقسم  
الحادث في الذات لا يمكن ان يتعلق بالذات بل في  
يشهد بالذات في السامع والمستمع المستدق في  
التصور والتفسير وهو احسن من غيره في حاشية

واحدة والثالثة للفظ انما التعريف للفظ كالا حقيقة  
اي التعريف حقيقة فبما عين التعريف حقيقة فبما عين  
عينا مسألة كذا التعريف للفظ انما هو حقيقة  
فان لم يوجد حاق في نفس الامر فهو انما التعريف الحقيقي  
بحسب الحقيقة في الاصول لم يجد وجودها فوجب  
الاسم اعلم ان التعريف بالحقيقة وبغيره يحصل التصور ابتداء  
او فلفظ وبغيره يحصل التصور فبما عين التعريف  
الحقيقة وهو يحصل بغيره فبما عين وجوده في نفس الامر  
والتعريف بحسب الاسم هو يحصل بغيره فبما عين  
وجوده فبما عينه يتصور الوجود كذا في هذه الا  
رتبة يتقدم اليها التام والناقص فيكون التام هو التعريف في  
ثانية التام لا يكون في التعريف في امر التعريف في  
استجواب الوجود فيكون او شئ عنده فلا يعجز بالسلوك  
معرفته اما لا يكون مساو للمعروف في الاستعانة  
الابن في الوجود فانها تتعقلان معاً بالتعريف او لا يكون





[illegible]

۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰



Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the manuscript's content, featuring dense cursive script and some marginalia.

له من جهة منه فيكون تعريفه له عرف به فالعرف تعريف  
بالقرن الذي قد يرد بحسب الحال المتعارف فاللأنم هو لا  
خصيصا بمكان من العلم بل بالبدن فالجواب عن اختلاف الجاهلين  
المتقنين هو فيكون المعرفة باعتبارها في العرف وباعتبار  
فما هو العرف بل بالعرف بالمشاهدة الخاصة هذا جواب  
نقص يدعي اشتراطها فوات بل العرف بل بالعرف  
الفرق لا انسان اما ما بين له واخص منه فلا يكون  
لما هو في واصل الجواب في التعريف بالمثل ليس له  
التعريف بنفسه بل بما هو الشيء باعتبار ما في المثال  
وبما المشاهدة الخاصة به على ما سمعت منه في التعريف  
بالعلم فيكون من قبل العلم المتساوية لا يقال المشاهدة  
مقتضية الشيء لا المشاهدة هذا هو الذي هو ظاهر  
فلا يكون مخصوصا بأحد الا بالقرن في شاهدة هذا ذلك  
عن شاهدة ذلك في لا يكون في التعريف بمشاهدة المثال  
فيما بالخاصة والحق هو ان لا يعرف الانسان بالحيوان





في بيان التفرع العقل من الغير ليعرف على المقصود  
 ولذا استعمل التعريف للبيان لان معنى التفرع لا يكون ثابتا  
 الشيء <sup>الذي</sup> هو ما هو عليه ذلك كما اشار الشيخ في اول كتاب  
 البرهان من كتاب المنطق وقال ان الشعور بالكتيب على ما  
 فيه <sup>الشيء</sup> هو الشيء <sup>الذي</sup> هو نفسه <sup>الشيء</sup> هو نفسه <sup>الشيء</sup> هو نفسه  
 بمعنى ذات على احوال الجاهل وهو الحاضر في الشيء على  
 حقيقته وقد لا يتناول الاشياء انما تلك الاشياء العقل  
 تميز الشيء وتعرفه قد يكون مميزا من بعض ملامحه  
 فكان بالهوية في حقهم ناقص وانما كانت بالذاتيات فهو  
 حقيقته وتتميزه عن الكل وان كان بالهوية في حقهم  
 تام فهو بالذاتيات <sup>التي</sup> في ذاته <sup>التي</sup> في ذاته <sup>التي</sup> في ذاته  
 هو حق تام وهو هذا الظاهر من المنطوقين والمعاد  
 الحسابية وانما اشتغل بجميع الذاتيات بحيث لا يتناولها  
 شيء من الذاتيات ولا طبعها تام <sup>المختار</sup> بالمتصل لا معنى  
 اليه هو التميز بالذاتيات بل تحصيل صورته هو التميز <sup>المختار</sup>



١٠٠  
 ١٠١  
 ١٠٢  
 ١٠٣  
 ١٠٤  
 ١٠٥  
 ١٠٦  
 ١٠٧  
 ١٠٨  
 ١٠٩  
 ١١٠  
 ١١١  
 ١١٢  
 ١١٣  
 ١١٤  
 ١١٥  
 ١١٦  
 ١١٧  
 ١١٨  
 ١١٩  
 ١٢٠  
 ١٢١  
 ١٢٢  
 ١٢٣  
 ١٢٤  
 ١٢٥  
 ١٢٦  
 ١٢٧  
 ١٢٨  
 ١٢٩  
 ١٣٠  
 ١٣١  
 ١٣٢  
 ١٣٣  
 ١٣٤  
 ١٣٥  
 ١٣٦  
 ١٣٧  
 ١٣٨  
 ١٣٩  
 ١٤٠  
 ١٤١  
 ١٤٢  
 ١٤٣  
 ١٤٤  
 ١٤٥  
 ١٤٦  
 ١٤٧  
 ١٤٨  
 ١٤٩  
 ١٥٠  
 ١٥١  
 ١٥٢  
 ١٥٣  
 ١٥٤  
 ١٥٥  
 ١٥٦  
 ١٥٧  
 ١٥٨  
 ١٥٩  
 ١٦٠  
 ١٦١  
 ١٦٢  
 ١٦٣  
 ١٦٤  
 ١٦٥  
 ١٦٦  
 ١٦٧  
 ١٦٨  
 ١٦٩  
 ١٧٠  
 ١٧١  
 ١٧٢  
 ١٧٣  
 ١٧٤  
 ١٧٥  
 ١٧٦  
 ١٧٧  
 ١٧٨  
 ١٧٩  
 ١٨٠  
 ١٨١  
 ١٨٢  
 ١٨٣  
 ١٨٤  
 ١٨٥  
 ١٨٦  
 ١٨٧  
 ١٨٨  
 ١٨٩  
 ١٩٠  
 ١٩١  
 ١٩٢  
 ١٩٣  
 ١٩٤  
 ١٩٥  
 ١٩٦  
 ١٩٧  
 ١٩٨  
 ١٩٩  
 ٢٠٠

[illegible]

ليس في العلم من غير ان يكون العلم انما هو العلم بالعلم  
والعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم  
تلك الامور من غير ان يكون العلم بالعلم بالعلم بالعلم  
فان العلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم  
الذي هو العلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم  
بما يكون العلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم  
من العلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم  
يقول العلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم  
من العلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم  
ليس العلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم  
بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم  
لا ان العلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم  
والعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم  
عليها ان العلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم  
العلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم

في العلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم





الاجزاء وفي العلم بالقياس الى الجزء واحد فان قلت انه لا  
بالفصل بينه وبين المصطلح النوع في الوجود وهو مناف لما  
الحكم وانه لو تقدم الثاني على الاولى استلزم منطوقها لا  
استبعاد الاول للاحقة في الوجود وهو ينافي بين المقدم  
في الوجود والمفترق فيه وانه يلزم ان يكون كل ما بهيته مركبة في  
العقل مركبة في الخارج لان الاجزاء العقلية لا تستقد  
عليها في الخارج كانت حقيقة في وجود مركبة فيها وليس  
فوقها في الخارج وبذلك ان الاجزاء العقلية لا تستقد  
على الحقيقة في الوجود بل المراد ان الاجزاء لا تستقد على  
حيث يكون اجزاء فان كانت اجزاء في الخارج تقدم عليها  
في الخارج وان كانت اجزاء في العقل في العقل ولا خلاف  
اشكال وهو ان لا تمام لا يقبل الزيادة والنقصان لا  
جميع الحقائق بجميع الخواصات يتبعها من غير ان يتغير  
وهذا حيث ان الشيء واحد من حيث اللفظ وهو بالذات  
كما اذا ورد في الجنس والفصل من جهة واحد لا حصة

البسيط لا يجد وقد وجد به فليكن <sup>الوجه المسمى</sup> جذاً قد لا يفرق <sup>منه</sup>  
 ههنا ما لا يجد له ولا هو البسيط ولا ما لا يجد له ولا ما لا يجد له  
 وعلى التقديرين أما التي تكون جزءا من البسيط فلا يكون كلاً  
 فساما أو غير ساما فيجعلها البسيط الذي لا يتركيبه <sup>منه</sup>  
 كلاً أو جزءاً فلهذا لا بد له من الفصل لا شيء من الفصل  
 ببسيط ولا يتركيبه البسيط لا يجد له ولا ما لا يجد له  
 الغير منه البسيط الذي يتركيبه غير كلاً من البسيط  
 لا يجد له ولا ما لا يجد له ولا ما لا يجد له  
 لا يتركيبه من البسيط ولا ما لا يجد له ولا ما لا يجد له  
 لعدم تركيبه الغير منه فلهذا لا بد له من الفصل لا شيء من الفصل  
 كلاً من البسيط ولا ما لا يجد له ولا ما لا يجد له  
 من البسيط ولا ما لا يجد له ولا ما لا يجد له  
 فيجعلها كلاً من البسيط ولا ما لا يجد له ولا ما لا يجد له  
 بالفرق العام والفصل لا يجد له ولا ما لا يجد له  
 من البسيط ولا ما لا يجد له ولا ما لا يجد له



[illegible][illegible]

شيء فلفظها الجنس بشرطه هو من النوع طليقون  
بشرطها الماتوعين الاستلزام بشرطها الصالح من العلم من  
وهكذا وليس يجوز احد بشرطها الا ان يكون مجردا  
كل شيء عليها ذكره الماهية المجردة بل هو من  
حيث انه قد يقع في امر خارج عنه وقسم من ذلك  
وهذا الاعتبار يكون كل واحد من اجزاءه من الشيء  
من حيث انه جزء لا يكون مجردا بل هو من  
الاعتبار الذي هو هذا الجزء فان كان طليقون بشرطه الا  
جزءه وان كان تركيبة منه وليس مجردا بل هو من  
الاعتبارين المبرورين من انهما الشيء بعد فلفظها  
اخذه بشرطه شيء من ذلك الشيء من حيث هو  
واخذه كغيره من ذلك الشيء من حيث هو بشرطه الا  
خلفه من الشيء من حيث انهما على طليق  
اما اذا اخذنا بشرطه شيء وهو ان يكون من حيث هو  
من ميزان بغيره من شيء آخر الى ان يكون بعد شيء آخر

[illegible]

ان يصدق عليه ذلك المعنى فهذا المعنى في الوجود لا يكون الا  
 في صورة واحدة <sup>اي في صورة واحدة</sup> <sup>اي في صورة واحدة</sup>  
 هذه كل هذه <sup>اي في صورة واحدة</sup> <sup>اي في صورة واحدة</sup>  
 من غير ان يكون <sup>اي في صورة واحدة</sup> <sup>اي في صورة واحدة</sup>  
 معنى من خارج <sup>اي في صورة واحدة</sup> <sup>اي في صورة واحدة</sup>  
 قابلا <sup>اي في صورة واحدة</sup> <sup>اي في صورة واحدة</sup>  
 خارجا عن <sup>اي في صورة واحدة</sup> <sup>اي في صورة واحدة</sup>  
 بعد واحد <sup>اي في صورة واحدة</sup> <sup>اي في صورة واحدة</sup>  
 امر يحصل <sup>اي في صورة واحدة</sup> <sup>اي في صورة واحدة</sup>  
 ان لا يكون <sup>اي في صورة واحدة</sup> <sup>اي في صورة واحدة</sup>  
 هو لا يتكرر <sup>اي في صورة واحدة</sup> <sup>اي في صورة واحدة</sup>  
 البقاء <sup>اي في صورة واحدة</sup> <sup>اي في صورة واحدة</sup>  
 في التفسير <sup>اي في صورة واحدة</sup> <sup>اي في صورة واحدة</sup>  
 لا في الذهن <sup>اي في صورة واحدة</sup> <sup>اي في صورة واحدة</sup>  
 لفصل <sup>اي في صورة واحدة</sup> <sup>اي في صورة واحدة</sup>  
 فان نظرت <sup>اي في صورة واحدة</sup> <sup>اي في صورة واحدة</sup>